قال المحتمون انه يعتبر في الامتداد وعدمه الخبر وهو الطلاق هنا
ومن المشايخ من تسامح فاعتبر المضاف اليه فيما يختلف فيه الجواب وهو
ما يكون به المعلق والمضاف اليه مما يمتد عرفا ومن هذا القبيل ما ذكرنا
في الفتح وقال صاحب البحر قول الزيلعي والاوجه ان يعتبر الممتد منها ليس
بشيء على ما ترى

او الامتداد اليه ولا تزوجت يوما بعد هذا المعنى فكان الاتيان بما يمتد على ذلك
على ممر الممتد وغير الممتد بحاية المناسبة واستعمال اهل العرف ثم اختلفت عبارتهم
فيما اذا يعتبر الامتداد وعدمه فمنهم من يعتبره في المضاف اليه اليوم
ومنهم من يعتبره في الجواب لانه هو العامل فيه فكان
يعتبر الممتد منها وعليه مشايخنا ولو قال لها امرك بيدك يوم يقدم فلان
فقدم نهارا ولم تعلم بالقدوم حتى جن الليل بطل خيارها لانصراف اليه النهار
ومنهم ولو قال في مسئلة الكتاب عنيت به النهار صدق قضاء لانه نوى
حقيقة كلامه فيصدق وان كان فيه تخفيف على نفسه لكن النهار للبياض
خاصة وهو من طلوع الفجر الى غروبها والليل للسواد خاصة وهو ضد النهار
واليوم من طلوع الفجر الى غروبها قاله نصير بن شميل وعليه الفقهاء وقيل من
طلوع الشمس وفي المجمل لابن فارس النهار صباحا ما بين طلوع الفجر الى غروب
الشمس والمشهور الاول وقبل ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ليس من
اليوم ولا من النهار ولا من الليل **قال** رحمه الله **انت منك طالق لغو وان نوى وتبين في البائن**
والحرام يعني اذا قال لامرأته انا منك طالق فليس بشيء وان الطلاق
وتبين منه بقوله انا منك بائن او عليك حرام وقال الشافعي رحمه الله يقع
الطلاق في الوجه الاول ايضا اذا نوى وعلى هذا الخلاف اذا ملكها الطلاق
فطلقته هو يقول ان الملك وقع مشتركا بينهما حتى ملك كل واحد منهما
المطالبة بحقوق النكاح وكذا حكم النكاح وهو الحل وقع مشتركا بينهما
حتى يستمتع كل واحد منهما بصاحبه وسميا متناكحين ونتبين بموت احدهما
ويرث كل واحد منهما من الاخر والزوج مقيد من
يتزوج اختها والاربع سواها والطلاق وضع لازالة الملك والحل جعل
مضافا اليه كما يصح مضافا اليها كما في الابانة والتخيير غير ان اضافة
الطلاق اليه غير متعارف فلا بد من النية ولنا ان الطلاق شرع مضافا
الى المرأة بقوله تعالى فطلقوهن وبقوله اذا طلقتم النساء وغير ذلك
من النصوص وهو اذا طلق نفسه فقد غير المشروع فيلغو كالعتق المضاف
الى المولى ولهذا قال ابن عباس في امرأة جمع زوجها امرها بيدها في
الطلاق الثلاث فقالت انت طالق ثلاثا فقد خطأت السنة ولم يقل لزمها
طالق ثلاثا لكان كما قالت تحققه ان الطلاق لازالة القيد وهو فيما
دونه اولازالة الملك وهو عليها دونه كالعتق لازالة الرق ثم الموفق
اذا اعتق نفسه او اعتق العبد مولاه لا يعتق العبد فكذا الزوج اذا
طلق نفسه او طلقته هي لا تطلق المرأة لعدم اضافة الى المرأة ولانه
يستحيل ان تطلق الانسان ويقع الطلاق على غير المطلق ولا اصل

ان الملك

ان الملك مشترك بل الملك للزوج خاصة حتى ظهر عليها اثره من المنع من التزوج
والخروج وجاز ان يتزوج الكتابية دونها وصار المهر لها بدل ما ملك عليها وما
ثبت لها كان على سبيل الدوام لثبوت الحل للمزوج فيزول بزواله وما يكون ثبوتا في
النكاح لا يكون محلا لاضافة الطلاق اليه على ما عرف في موضعه وما ثبت لها عليه
من الحق للمهر والنفقة والكسوة فالطلاق غير موضوع لازالته ورفعه وتسميتها
منتاكحين من باب التغليب لا سيما عند حيث لا يجوز العقد منها واما حرصه لاختها واربع سواها
فانما ثبت بالنص لا لخصوصه في ملكها الا ترى ان حرمة الجمع بين الاختين وبين
الخمس ثابت قبل التزوج بها بخلاف الابانة والتي هو لانهما الا ان الموصلة والمانع هما
مشترك بينهما فيصح اضافتها اليهما والطلاق لرفع القيد فلا يضاف الا الى المقيد
وهذا لان الزوجية علة متعارفة للطلاق لانه حله فلا بد من النية فلذا هو صريح غير مخل
الى النية اجماعا ولو نوى غير متعارف لا لانه حله من ان يكون صريحا كقوله عشر طالق
او فوق عشر طالق نصف تطليقة ونحوه ولو قال انا بائن او حرام ولم يزد
عليه حيث يطلق اذا نوى والفرق ان البينونة او الحرام اذا كان مضافا اليها تعين
لان الله ما بينهما من الوصلة والحل واذا اضافه اليه لا يتعين لجواز ان يكون له امرأة
اخرى غيرها بقوله انا بائن منها وحرام عليها **قال** رحمه الله **انت طالق**
واحدة اولا اوم موتي اومع موتك لغو اي اذا
اذا قال لها انت طالق واحدة اولا او قال لها انت طالق مع موتي او مع موتك لم
يقع الطلاق اما الاول فالمذكور هنا قولهما وعند محمد رحمه الله وهو قول ابي
يوسف اولا تطلق واحدة رجعية ذكر قول محمد في كتاب الطلاق من المبسوط
له انه ادخل الشك في الواحدة لدخول حرف بينهما وبين النفي فيسقط اعتبار
الواحدة وبقي قوله انت طالق او غير طالق سالما عن الشك بخلاف قوله
انت طالق اولا او قوله انت طالق او غير طالق لانه ادخل الشك في اصل الايقاع
ولهما ان الوصف متى قرن بالمصدر او نعته كان الوقوع به لا بالوصف فكان
الشك داخلا في الايقاع فصار كقوله انت طالق اولا بشيء والدليل على ان
الوقوع بالمصدر او وصفه انه لو قال لغير المدخول بها انت طالق ثلاثا وقع
عليها الثلاث ولو كان الوقوع بالوصف لما وقع لكونها اجنبية عنده وكذا لو
قال انت طالق واحدة فبانت قبل قوله واحدة او قال انت طالق واحدة
ان شاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بالوصف لوقع واستحقت نصف المهر
اذا كان قبل الدخول لوقوع الطلاق قبل الموت ولما ورثها لما قلنا وكذا اصحاب
الاستثناء يقولون انت طالق ثلاثا ان شاء الله دليل عدم ان الوقوع به لا
بالوصف اذ لو كان الوقوع به لما صح لدخول الفاصل وهو قوله الا فلانا
واما الثاني وهو قوله انت طالق مع موتي او مع موتك فلانه اضاف
الطلاق الى حالة منافية لان موته منافي للاهلية وموتها ينافي المحلية

Copyright © Darul Uloom Deoband

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)